الأمم المتحدة

A/C.2/77/SR.19

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
3 January 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة ستويفا ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند 56 من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-23416 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 56 من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/77/90-E/2022/66)

1 - **السيد العلمي** (مدير شعبة القضايا الناشئة والمتصلة بالنزاعات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا): عرض التقرير المتعلق بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/77/90-E/2022/66)، فقال إن السياسات والممارسات الإسرائيلية لا تزال تثير القلق بشأن الالتزام بالقانون الدولي وتنجم عنها تداعيات خطيرة على أحوال الفلسطينيين المعيشية.

2 - وأضاف أن إسرائيل قامت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من 1 نيسان/أبريل 2021 إلى 31 آذار/مارس 2022، بتكثيف قمعها للفلسطينيين الذين عبّروا عن رفضهم وباستهداف منظمات حقوق الإنسان التي وثقت انتهاكات القانون الدولي أو سعت إلى كفالة المساءلة عنها أو اتهمت إسرائيل بالفصل العنصري. وصعّدَت إسرائيل أيضا من استخدام القوة ضد الفلسطينيين بشكل مفرط، يرقى إلى الحرمان التعسفي من الحياة. فقد أدى التوتر الذي حدث في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2021 في الأرض الفلسطينية المحتلة والتصعيد العسكري الذي حدث في غزة إلى مقتل وإصابة مدنيين وإلحاق أضرار ودمار بالبنية التحتية المدنية. ولم تقم القوات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بحماية الفلسطينيين في الضفة الغربية في خضم العنف المدني الذي وصل إلى أعلى مستوى له منذ عام 2017 أو بمحاسبة الجناة، بل وبدت وكأنها متواطئة في العديد من الاعتداءات. وواصلت إسرائيل اعتقال آلاف الأشخاص واحتجازهم وسجنهم، وهناك حاليا مئات الأشخاص الذين يخضعون لاحتجاز إداري غير محدد المدة، بدون أن تُوجَّه إليهم اتهامات أو أن يُقدَّموا إلى المحاكمة؛ ووثّقت أيضا حالات تعرض فيها المحتجزون للتعذيب وسوء المعاملة. وأدت السياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة جيم والقدس الشرقية إلى نشوء بيئة من القهر اضطرت الفلسطينيين إلى مغادرة منازلهم وقد ترقى إلى ترحيل قسري؛ وهُدِمَت كذلك منازل فلسطينية ومنشآت أخرى ممولة من الجهات المانحة. ويرقى هدم إسرائيل لمنازل أسر الفلسطينيين المشتبه في قيامهم بهجمات ومنازل جيرانهم عقابا لهم إلى العقاب الجماعي، الذي يحظره القانون الدولي الإنساني. ولحقت أضرار بما يقرب من 250 16 وحدة سكنية وتجارية، في غزة، خلال تصعيد الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021، فزادت حدة النقص في المساكن.

3 - وأردف بقوله إن النظام المعقد المتبع لتقييد تنقل الفلسطينيين يفصل فعليا غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية، على نحو يعرقل سير الحياة اليومية. ويرقى الحصار المفروض على غزة منذ 15 عاما إلى عقاب جماعي لفلسطينيين عددهم 2,1 مليون شخص، فهو يؤثر بشدة على أحوالهم المعيشية ويعوق التنمية وإعادة الإعمار. وتواصل إسرائيل حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية، إذ إنها تسيطر على مصادر المياه المشتركة في الضفة الغربية، وتستنزف مصدر المياه الرئيسي في غزة أو تلوثه. وتمنع إسرائيل الفلسطينيين من استخدام أكثر من ثلثي الموارد الزراعية في الضفة الغربية و 35 في المائة من الأراضي الزراعية في غزة. وهي أيضا تواصل استغلالها لاحتياطيات معدنية قيمتها 30 بليون دولار في الضفة الغربية ولم تصدر تصاريح للشركات الفلسطينية منذ عام 1994. وتقيد إسرائيل بشدة إمكانية وصول الفلسطينيين إلى احتياطيات نفطية تقدر بـ 1,5 بليون برميل في الضفة الغربية وغاز طبيعي تتجاوز قيمته 2,5 بليون دولار قبالة ساحل غزة. فهي ما فتئت تجرد الاقتصاد الفلسطيني بصورة ممنهجة من العناصر الحيوية لحسن أدائه؛ ونتيجة لذلك، فقاعدته الإنتاجية آخذة في التقلص، على نحو يزيد الأحوال المعيشية المتردية سوءا.

4 - ومضى يقول إن الوضع تفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتراجع التمويل، وتصاعد الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021. فقد أشارت التقديرات إلى أن ما يقرب من 2,1 مليون فلسطيني سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2022. وارتفع عدد الفلسطينيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 1,7 مليون فلسطيني في عام 2018 إلى مليوني فلسطيني في أوائل عام 2021. ويبلغ معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة 26 في المائة، ويبلغ معدل البطالة المفرطة 47 في المائة. ويعاني نظام الرعاية الصحية الفلسطيني من الهشاشة والتفكك ويمر بمرحلة تراجع في التنمية، ويفتقر إلى الموارد البشرية والمالية والمادية، كما أدى الحصار والتصعيد العسكري إلى إنهاك البنية التحتية الصحية في غزة. ويُسلَّط الضوء في التقرير أيضا على الآثار الواقعة على التعليم وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وبخاصة الآثار الواقعة على النساء والفتيات. ويعاني السوريون في الجولان من سياسات تمييزية

مصممة لفائدة المستوطنين الإسرائيليين، ولا سيما فيما يتعلق بسياسات توزيع الأراضي والمياه وسياسات التخطيط والتقسيم إلى مناطق، حيث تضع هذه السياسات السوريين في ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية يتوقع أن تزداد سوءا. وتتعارض سياسات إسرائيلية كثيرة مع القانون الدولي – فبعضها تمييزي والبعض الآخر ربما يرقى إلى الترحيل القسري والعقاب الجماعي – وأدت هذه السياسات إلى تراجع التنمية، وخاصة في غزة، وأصابت الاقتصاد الفلسطيني بالتجزؤ، فحولته إلى اقتصاد معتمد على إسرائيل وعلى المعونة الخارجية. ولذلك، يتحتم التقيد بالقانون الدولي لكفالة ألا يتمتع أي طرف بالإفلات من العقاب ولتحقيق العدالة والسلام لجميع الذين يعيشون في المنطقة.

5 – **السيدة ناصر أبو شاويش** (المراقبة عن دولة فلسطين)**:** قالت إن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية المحتلة لا يزال ينتهك جميع مبادئ القانون الدولي ويتعمد تشريد الفلسطينيين وتجريدهم من ملكية منازلهم ومصادرة أراضيهم ومواردهم وعرقلة استقلالهم وتنميتهم وتقويض اقتصادهم بالممارسات الاستعمارية غير القانونية وسياسات الفصل العنصري. فما فتئت إسرائيل تستهدف القطاع الزراعي، الذي يمثل محركا أساسيا للاقتصاد وأحد ركائز الأمن الغذائي الأساسية، استهدافا مستمرا ومتعمدا بأيدي قوات الاحتلال والمستوطنين الإرهابيين، الذين يقتلون الناس ويروعونهم في وضح النهار، ويسرقون أراضيهم ومواردهم الطبيعية، ويحرقون منازلهم وأصولهم الإنتاجية ويهدمونها، ويجرفون أراضيهم الزراعية، ويقتلعون أشجارهم المثمرة، بما فيها أشجار الزيتون القائمة منذ قرون التي تشكل حجر زاوية في الاقتصاد الفلسطيني. وما زالت إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك، تستغل أكثر من 90 في المائة من موارد المياه العابرة للحدود للاستخدام الإسرائيلي حصرا، وتخصص أقل من 10 في المائة للاستخدام الفلسطيني، على الرغم من أن غالبية المناطق التي تتزود فيها طبقات المياه الجوفية بمخزونها من المياه تقع داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. ويترتب على ذلك أن متوسط الحصة اليومية للفرد الفلسطيني من المياه المستخدمة في الأغراض المنزلية يقل عن 73 لترا، بالمقارنة بمتوسط حصة الفرد الإسرائيلي الذي يبلغ 300 لتر. ومن ثم، فالفلسطينيون يعيشون على أقل من الحد الأدنى المطلوب الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية وهو 100 لتر للفرد في اليوم.

6 – وأضافت أن القيود التي تفرضها إسرائيل وتوسعها في إقامة المستوطنات غير القانونية وسائر ممارساتها لم تمنع التنمية فحسب ولكنها تسببت أيضا في أزمة إنسانية، وأن آفاق الاقتصاد الفلسطيني ستظل سلبية إذا استمر الوضع الراهن. ولذلك يتحتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني من أجل إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، وتمكين فلسطين من السعي إلى تحقيق تنمية حقيقية تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وكفالة ظروف اقتصادية واجتماعية مؤاتية للشعب الفلسطيني، وهو ما لا يمكن تحقيقه تحت وطأة الاحتلال. ويجب أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته القانونية، لأن العمل الجماعي، مقترنا بتدابير ملموسة للمساءلة، هو وحده الذي يمكن أن ينهي الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني ونظام الفصل العنصري ويُمكِّن الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في التنمية المستدامة.

7 – **السيد خان** (باكستان)**:** تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسوريين في الجولان السوري المحتل يحظون بدعم لا يتزعزع ولا لبس فيه من المجموعة في جهودهم الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وفي تطلعاتهم المتعلقة بها. ويساور المجموعة قلق شديد إزاء زيادة تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني نتيجة للممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بما فيها استمرار استعمار الأراضي في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، وفتوى محكمة العدل الدولية. ويجب وقف ما تقوم به إسرائيل من مصادرة للممتلكات الفلسطينية، وتشييد وتوسيع للمستوطنات وللجدار، وهدم لمنازل الفلسطينيين، وتجريد جماعي للمدنيين الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتشريد قسري لهم. ولا يزال الشعب الفلسطيني يواجه قيودا شديدة على التخطيط والتشييد وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية في المنطقة جيم، التي تشكل أكثر من 60 في المائة من الضفة الغربية المحتلة وتعد أغنى منطقة من حيث الموارد الطبيعية. ففي حين أن أي استثمار أو نشاط اقتصادي فيها يستلزم تراخيص من السلطة القائمة بالاحتلال، يكاد يستحيل على الفلسطينيين أن يحصلوا عليها، حيث رُفِض 99 في المائة من الطلبات التي قدموها ليحصلوا على تراخيص لتشييد مجتمعات محلية وتطويرها على أراضيهم المملوكة لهم.

8 – وأشار إلى غزة، فقال إن الحصار الإسرائيلي غير القانوني لها والعدوان العسكري المتكرر عليها زادا من صعوبة بلوغ الأهداف الإنمائية، حيث إنهما يحدان من إمكانية وصول الفلسطينيين إلى المواد والتكنولوجيات التي يمكن أن تعزز كفاءة استخدام الطاقة والمياه والموارد الطبيعية الأخرى. ولذلك، فالمجموعة تعيد التأكيد على حقوق

الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في مواردهم الطبيعية، وتطالب إسرائيل بالكف عن استغلال هذه الموارد الطبيعية وإتلافها والتسبب في ضياعها أو استنفادها وتعريضها للخطر في انتهاك واضح للقانون الدولي، حيث تقوض هذه الأعمال قدرة سكان المناطق المحتلة على تحقيق التنمية المستدامة. أما المجتمع الدولي، فيجب عليه أن يضطلع بمسؤوليته في توفير الحماية للشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأن يمارس الضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها المتكررة على المدنيين الأبرياء وعلى البنية التحتية. ويلزم على وجه الاستعجال الاضطلاع بجهود متعددة الأطراف لدفع العملية السياسية قدما والحفاظ على إمكانية التوصل إلى حل عادل ودائم للفلسطينيين على أساس حل الدولتين، داخل حدود ما قبل عام 1967.

9 - **السيد الشيخلي** (العراق): تكلم باسم مجموعة الدول العربية، فقال إن الآثار السلبية للاحتلال وُثِّقت باستفاضة في التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (A/77/90-E/2022/66). وقُدِّم المزيد من التوضيح عن مختلف الطرق التي يشوه بها الاحتلال الاقتصاد الفلسطيني في آخر تقرير عن المساعدة التي يقدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (TD/B/EX(72)/2). وقال إن الممارسات الإسرائيلية تحتكر الموارد الفلسطينية وتعرضها للخطر، وبخاصة في المنطقة جيم، حيث تتيح السياسات التمييزية للمستوطنين إمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد بشكل غير عادل. وتستغل إسرائيل احتياطيات النفط والغاز الموجودة في باطن الأرض في الضفة الغربية وقبالة ساحل غزة، بل وحتى الموارد المعدنية الموجودة في البحر الميت الذي يشاطئ الضفة الغربية، ويُحرَم منها الفلسطينيون.

10 - وأشار إلى غزة، وقال إن فرض الحصار عليها وتكرار التوغل العسكري فيها لأكثر من 15 عاما أجبرا أكثر من مليوني شخص على أن يعيشوا في أكبر سجن مفتوح عرفه التاريخ، فالاقتصاد في حالة ركود والبطالة متفشية و 60 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات التي يواجهها التعليم بالفعل بسبب الاحتلال. فالأطفال يضطرون إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مدرسة، أحيانا سيرا على الأقدام، ويمرون في طريقهم عبر نقاط تفتيش ويعانون من مضايقة المستوطنين لهم. والمزارعون الفلسطينيون يُحرَمون من فرص عادلة للحصول على أفضل الأراضي الصالحة للزراعة، والمياه الكافية لزراعتها، وغير ذلك من مدخلات الإنتاج الضرورية للزراعة. وكل هذه الانتهاكات لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة مردها الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل. وتكرر المجموعة دعوتها للمجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير فعالة لمساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن أعمالها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

11 - **السيد الواصل** (المملكة العربية السعودية): تكلم أيضا باسم الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت بصفتها دولا أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقال إن التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن والعدالة. ويجب إنهاء الاحتلال وإيجاد حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية. فالسكان العرب محرومون من حقهم في التنمية وحقهم في تقرير المصير. والاحتلال الإسرائيلي يؤثر على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، في خضم التوترات الجيوسياسية وغيرها من التحديات العالمية.

12 - وأضاف أن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يدعوان إلى المساواة في الحقوق بين الشعوب. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الفلسطينيين، ومنها حقهم في التنمية. ويتعين على السلطات الإسرائيلية أن تمتثل للقرارات الدولية التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال والانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها الجولان السوري.

13 - وأردف قائلا إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعيد تأكيد دعمها للقضية الفلسطينية وضرورة التوصل إلى حل سريع يكفل للفلسطينيين الحق في العودة والسيادة على مواردهم الطبيعية وإقامة دولة مستقلة، وفقا للقرارات الدولية ومبادرة السلام العربية، على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وهي أيضا تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تستمر في توفير الدعم للشعب الفلسطيني بتقديم التبرعات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

14 - **السيد آل ثاني** (قطر): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يرصد معاناة الفلسطينيين والسوريين تحت الاحتلال. فإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل استغلال الموارد الطبيعية في المناطق التي تحتلها، بالإضافة إلى قيامها بهدم المنازل وتشريد أهلها منها والإضرار بالأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار

المثمرة. ويتعارض ذلك مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تنص المادة 17 (2) منه على أنه "لا يجوز تجريدُ أحدٍ من مُلكه تعسُّفًا". وقد أعادت قرارات الأمم المتحدة تأكيد مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية ودعت إلى احترام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في الجولان السوري المحتل.

15 - وأضاف أن التعليم، الذي يتسم بأهمية بالغة للتنمية المستدامة، قد تعطل بسبب الأضرار التي لحقت بالمرافق التعليمية في غزة، وإغلاق المدارس، والقلق على أمن الأطفال. وزاد بلده من دعمه لبرامج التعليم والخدمات الأخرى التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وساهم صندوق قطر للتنمية في إعادة إعمار غزة بمبلغ 1,5 بليون دولار على مدى العقد الماضي. وستواصل قطر دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

16 - **السيد مابهونغو** (جنوب أفريقيا): قال إن الاحتلال الإسرائيلي المطول للأرض الفلسطينية والجولان السوري أثر تأثير ضارا على حياة الشعبين الفلسطيني والسوري وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأراضي المحتلة وسيعرض للخطر الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد حُرِم أكثر من 2 مليون نسمة من فرص تحسين حياتهم خلال الأعوام الخمسة عشر التي انقضت منذ أن أغلقت إسرائيل قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، فعدم سيطرة فلسطين على مواردها الطبيعية لاستخدامها في تلبية الاحتياجات الماسة من المياه والطاقة وفي الاضطلاع بجهود إعادة الإعمار الأخرى أعاقت تعافيها من جائحة كوفيد-19.

17 - وأضاف أن حكومته لا تزال ملتزمة بدعم المبادرات الرامية إلى إعادة قضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط إلى بؤرة التركيز في جدول أعمال المجتمع الدولي، لا سيما وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية. ولن يتحقق السلام أو العدالة للشعب الفلسطيني بدون احترام حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولم يكفل المجتمع الدولي تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن منذ عام 1948، ولم يتخذ أي إجراء ملموس للتصدي للانتهاكات الصارخة. وشيدت إسرائيل، منذ عام 1967، أكثر من 160 مستوطنة وبؤرة استيطانية، يعيش فيها أكثر من 600 000 إسرائيلي، على الأراضي التي استولت عليها من الشعب الفلسطيني، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وفي تجاهل لمبدأي السلامة الإقليمية والسيادة. وتظل جنوب أفريقيا تدعم حل الدولتين والجهود الدولية الرامية إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام، داخل حدود معترف بها دوليا. ويجب أيضا زيادة الدعم المقدم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبخاصة في الأوقات الصعبة. ويجب أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات ملموسة لدعم فلسطين وحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بما يشمل الضغط على إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال.

18 - **السيد غيرتزي** (ناميبيا): قال إن فرصة الشعب الفلسطيني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ضئيلة بشكل خاص. وأعرب عن قلق بلده الشديد إزاء ما تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة من تطورات تعكس ممارسات الفصل العنصري وإزاء ما يبدو من تجاهل داخل المجتمع الدولي لتزايد العنف ضد الفلسطينيين. وأشار إلى توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية ومصادرة الأراضي وتقييد حركة الأشخاص والسلع وعوامل أخرى مثل جائحة كوفيد-19، فقال إنها تشكل حواجز كبيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة. وأشار إلى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين مع إفلاتها من العقاب، على نحو يتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، هو سبب جوهري لاستمرار التوتر وعدم الاستقرار والعنف في المنطقة ويقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

19 - وأعرب بصفة خاصة عن قلق وفده الشديد إزاء التمادي في استخدام القوة واستغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وقال إن الممارسات والسياسات غير المتوازنة تضر بمستقبل السكان الخاضعين للاحتلال وتؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات والشباب، مما يؤدي إلى زيادة إفقارهم. ولذلك يجب على حكومة إسرائيل أن توقف فورا القيود والإجراءات غير المشروعة. ويحث وفده المجتمع الدولي على أن يدين بشكل جماعي الأعمال الإسرائيلية باتخاذ إجراءات حقيقية، وليس بمجرد الإعراب عن القلق أو التعاطف. ويجب على إسرائيل أن تتوقف عن تدمير المنازل والممتلكات الفلسطينية وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن. فلن يتسنى تحقيق السلام الشامل وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ووفقا للاتفاقيات التجارية بين إسرائيل وفلسطين، إلا بإقامة دولتين واحترام

الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني والحفاظ على وحدة وسلامة الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب تعزيز التوافق الدولي من أجل دعم الآراء القائلة بأن فلسطين ينبغي أن تحقق كامل إمكاناتها الاقتصادية، وأن الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني يجب أن ينتهي، وأن فلسطين ينبغي أن تكون عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

20 - **السيد النحاس** (الجمهورية العربية السورية): قال إن سياسات الاحتلال الإسرائيلي تعرقل بصورة ممنهجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استخفافها بقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بسبل من بينها ممارسة التمييز ضد المواطنين السوريين الذين يرفضون الجنسية الإسرائيلية. فإسرائيل تسعى إلى زيادة عدد المستوطنين في الجولان السوري المحتل بتقديم حوافز تشمل منح مساحات من الأراضي للإسكان والتنمية الزراعية التجارية وتقديم حوافز مالية تزيد عن 10 000 دولار. وتعتزم سلطات الاحتلال إضافة 7 000 وحدة سكنية إلى مستوطنة قصرين بحلول عام 2026 وتنفيذ مشاريع مختلفة في مجالات التجارة والصناعة والطاقة والسياحة في الأراضي السورية المحتلة.

21 - وأضاف أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترتكب انتهاكات عديدة لقرار مجلس الأمن 497 (1981) والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. فهي تبني المستوطنات وتتوسع في النشاط التجاري في الجولان السوري المحتل على حساب الأنشطة الزراعية التي يكسب منها السكان عيشهم وعلى حساب صحتهم أيضا. وتستمتع إسرائيل بفرض قوانينها الضريبية على المزارعين السوريين، ولكن عندما يتعلق الأمر بالرعاية الصحية لمن يتعرضون لإصابات عمل، فهي تحرم هؤلاء المزارعين أنفسهم من دخول المستشفى مجانا بحجة عدم انطباق قانون التعويضات عليهم. وأنشأت إسرائيل 45 توربينا هوائيا على مساحة 6 000 هكتار من أراض نُزِعَت ملكيتها من مزارعين سوريين. ودفنت حوالي 1 500 برميل من النفايات المشعة في حوالي 20 موقعا في جميع أنحاء الجولان السوري المحتل، الذي تتزايد فيه نسبة الإصابة بالسرطان. ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على صحة السكان، ينبغي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال على الفور.

22 - **السيد أحمد** (بنغلاديش): قال إن الحق في التنمية للجميع يقع في صميم خطة عام 2030، غير أن الاحتلال الإسرائيلي واستيلاء إسرائيل على الأراضي والموارد الفلسطينية لأكثر من نصف قرن قد أفقر الشعب الفلسطيني وحرمه من الحق في التنمية. فالممارسات والسياسات الإسرائيلية المتواصلة، التي غالبا ما تكون مخالفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أثرت على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين وأضرت بتنمية شعبها ورفاهه ضررا مزمنا. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة طالبت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في عدة قرارات، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، وإتلافها والتسبب في ضياعها أو استنفادها وتعريضها للخطر، فلم تلب هذه المطالب، واستمر الحصار المفروض على غزة، واستمر معه قتل الشعب الفلسطيني وارتكاب الأعمال العدائية الحمقاء ضده. وتتزايد معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي في فلسطين، حيث يقدر برنامج الأغذية العالمي أن الفقر يؤثر على 53 في المائة من السكان الفلسطينيين وأن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على 64,4 في المائة منهم. ويتداعى النسيج الاجتماعي والاقتصادي لغزة بسبب الأثر التراكمي للحصار البحري والبري والجوي المفروض منذ 15 عاما وتقييد التجارة وإمكانية الوصول إلى الموارد، بالاقتران مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر. وأدى تقييد التنقل المرتبط بجائحة كوفيد-19 إلى زيادة أوجه الضعف.

23 - وأضاف أن وفده يقترح سبلا لإصلاح الوضع المزري. وطرح أول نقطة في هذا الصدد، فقال إن إنهاء الاحتلال الذي تقوم به إسرائيل وانتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها بصورة ممنهجة وواسعة النطاق سيُمكِّن فلسطين من الوفاء بالتزاماتها في مجال التنمية المستدامة. وتتمثل النقطة الثانية في أن المجتمع الدولي مسؤول عن كفالة تمكين الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل من الاستفادة من مواردهم الطبيعية، التي حُرموا منها لفترة طويلة، ومن المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي سببته لهم بالفعل السلطة القائمة بالاحتلال. أما النقطة الثالثة، فهي أنه تجب زيادة التحويلات النقدية، والمعونة الغذائية، ومنح المشاريع الموجهة إلى التخفيف من حدة الفقر والتعليم وتمكين المرأة والرعاية الصحية، ويلزم توفير الدعم للتطوير التقني وتطوير القدرات وبناء المؤسسات من أجل تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل تضاؤل الموارد المالية وانخفاض المساعدات الخارجية بشكل حاد. فقد قدَّر البنك الدولي أن الاقتصاد الفلسطيني يفقد ما يقرب من 3,4 بلايين دولار من الإيرادات المحتملة كل عام بسبب القيود الإسرائيلية. وسيظل بلده ثابتا في دعمه للكفاح العادل والمشروع للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون متصلة جغرافيا

وقابلة للحياة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين.

24 - **السيد حمادة** (الكويت): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يقدم وصفا محايدا لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وذكر أن السياسات والممارسات الإسرائيلية التمييزية تعرقل تحقيق التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، بسبل من بينها استنزاف الموارد الطبيعية، والتوسع في النشاط الاستيطاني، ونزع ملكية الأراضي، وإتلاف البنية التحتية. وكما لاحظ تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، يواصل الأمين العام تجديد التأكيد على صلاحية قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي. غير أنه على الرغم من اتخاذ الأمم المتحدة قرارات عديدة بشأن القضية الفلسطينية، لم يُحرَز أي تقدم منذ 70 عاما. وتغير السياسة الإسرائيلية التركيبة الديمغرافية من خلال الإخلاء القسري ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات. وتدين الكويت تلك الممارسات الإسرائيلية، وتدعم جميع الجهود الرامية إلى استعادة جميع الحقوق المشروعة للشعبين الفلسطيني والسوري، وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يحذو حذوها.

25 - **السيد بيدروسو كويستا** (كوبا): قال إن القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي والموارد والأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 تحرم الشعب الفلسطيني من العناصر الحيوية للتنمية، فتزيد من ضعف الاقتصاد أمام الصدمات الداخلية والخارجية. وتترتب على استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي آثار إنسانية واجتماعية - اقتصادية خطيرة على سكان فلسطين والجولان السوري المحتل، من ضمنها آثار على حقهم في التنمية وحقهم في السيادة الكاملة على مواردهم الطبيعية. فقد استمر معدل البطالة في الارتفاع في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 2016، حتى وصل إلى 26 في المائة في عام 2021. وسجلت منظمة الصحة العالمية 233 هجوما تعرض له قطاع الصرف الصحي في عام 2021، وهو ما يعرض صحة أكثر من 1,35 مليون فلسطيني للخطر. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 600 000 فلسطيني سيفقدون في عام 2022 إمكانية الحصول على التعليم وسيحتاجون إلى مساعدات إنسانية. ووفقا للاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية الحالية، سيصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون إحداث تغيير جذري في الأوضاع.

26 - وأضاف أن بلده يدين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والسياسات غير القانونية والممارسات الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري، وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المنهجية التي تسبب معاناة شديدة. فالنظام المتمثل في قمع سكان فلسطين واستغلال مواردهم والاستيلاء عليها وإنكار حقوقهم يشكل نظام فصل عنصري حقيقيا. وتؤيد كوبا مطالبة حكومة الجمهورية العربية السورية باستعادة مرتفعات الجولان، التي استولت عليها إسرائيل في عام 1967، وتكرر دعوتها إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة انسحابا كاملا وغير مشروط. وتدعو كوبا أيضا إسرائيل إلى أن تنهي فورا احتلالها للأراضي الفلسطينية وسياساتها العدوانية وممارساتها الاستعمارية، وإلى أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويدين بلده القرارين الانفراديين اللذين اتخذتهما الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل دون اعتبار لوضعها التاريخي وبالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري، واللذين يشكلان انتهاكين خطيرين لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

27 - **السيد الحمادي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن بلده قدم للشعب الفلسطيني مساعدات تتجاوز 684 مليون دولار في الفترة ما بين عامي 2016 و 2022. وساهم البلد أيضا بأكثر من 165 مليون دولار في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، منها 143 مليون دولار للتعليم و 11,7 مليون دولار لتقديم المعونة والخدمات الاجتماعية والسلع الأساسية في غزة والضفة الغربية والأردن وسورية ولبنان. وتبرعت الإمارات العربية المتحدة منذ فترة وجيزة بمبلغ 25 مليون دولار لمستشفى المقاصد في القدس الشرقية. وهي قد نقلت جوا أكثر من 800 1 طن من الإمدادات الغذائية والطبية إلى فلسطين، وتبرعت بجرعات من اللقاح عددها 1,4 مليون جرعة، وأنشأت مستشفى ميدانيا في غزة للمساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-19.

28 - ودعا المتكلم المجتمع الدولي إلى دعم الإجراءات التي تمنع التصعيد وتنهض بالمفاوضات. وذكر أن الحل الوحيد هو حل الدولتين، الذي ينطوي على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية. وترحب الإمارات

العربية المتحدة بما قاله رئيس وزراء إسرائيل في كلمته أمام الجمعية العامة في 22 أيلول/سبتمبر 2022، لكنها تنبه إلى ضرورة ترجمة الأقوال إلى أفعال. وينبغي الإبقاء على المركز القانوني للقدس الشرقية دون تغيير، وينبغي تمكين الفلسطينيين من ممارسة شعائرهم الدينية، وينبغي احترام الدور التاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية بوصفها صاحبة الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس. وستواصل الإمارات العربية المتحدة العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتهيئة الظروف لكي ينعم الشعب الفلسطيني بحياة كريمة في دولة مستقلة بها مجتمع مسالم ومزدهر ومتسامح يعيش جنبا إلى جنب مع الشعب الإسرائيلي.

29 - **السيد الشيخلي** (العراق): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يبين كيف أن الممارسات الإسرائيلية من قبيل توسيع المستوطنات وهدم المنازل والاعتقال التعسفي وتقييد حرية التنقل تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتنتهك السياسات الإسرائيلية في القدس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان. وتستخدم قوات الاحتلال القوة المفرطة وتفرض سياسات عنصرية وتمييزية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل.

30 - وأضاف أن الشعب الفلسطيني يملك، بموجب القوانين والأعراف الدولية، الحق في السيادة على موارده الطبيعية، بما فيها المياه، والحق في التعويض عن استنزاف تلك الموارد وتعريضها للخطر على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال، على نحو يستحيل معه على الفلسطينيين أن يبلغوا أهداف التنمية المستدامة. وقال إن بلده يقدر الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية لتخفيف معاناة سكان الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، ويتطلع إلى اليوم الذي يستطيع فيه الفلسطينيون ممارسة جميع حقوقهم في دولة مستقلة. وستفضي تسوية القضية الفلسطينية بطريقة منصفة وعادلة وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة إلى تحقيق الاستقرار والرخاء وتعزيز التكامل الاقتصادي على نطاق منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

31 - **السيدة رشيد** (ملديف): قالت إن الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة والسكان العرب في الجولان السوري المحتل ما زالوا يعانون من سياسات وممارسات تشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من بينها توسيع المستوطنات وهدم المنازل وغيرها من المنشآت، وتقييد إمكانية الوصول وحرية التنقل واستخدام القوة بشكل غير متناسب. وما فتئت هذه القيود، منذ عام 1967، تصيب الشعبين الخاضعين للاحتلال بالضعف في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، كما ظهر بوضوح خلال جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تحويل الموارد الوطنية والدولية الشحيحة المخصصة للمساعدة الإنسانية والإنمائية الطويلة الأجل نحو الإغاثة الفورية، فزادت من تفاقم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية. وتعاني النساء والفتيات بشكل غير متناسب مع معاناة الفئات الأخرى. فخلال تصعيد الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021، الذي أسفر عن مقتل وإصابة أعداد كبيرة من المدنيين وإلحاق أضرار واسعة النطاق بالبنية التحتية المدنية، لم تكن الملاجئ مجهزة لتلبية احتياجات النساء والفتيات النازحات، اللائي عانين من تصاعد العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، تُصادَر الأراضي والموارد الطبيعية في الجولان السوري، وتتفشى الممارسات التمييزية المتعلقة بالمياه والأراضي، على نحو يعرض للخطر صحة المواطنين السوريين وبيئتهم ونشاطهم الزراعي.

32 - وأضافت أنه، على الرغم من الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب الذي تعهدت به الدول الأعضاء في خطة عام 2030، يظهر المسار الحالي الذي يسير فيه الشعب الفلسطيني والعرب في الجولان السوري المحتل أنهم متروكون خلف الركب. فهم لن يتمكنوا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون أن تكون لهم السيادة على مواردهم الطبيعية وأراضيهم. وتؤيد ملديف حقهم في تقرير المصير وتدين بشدة ممارسة العنف والقمع في المناطق المحتلة في تجاهل تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بإيجاد حل قائم على وجود دولتين ويجب عليه أن يتحمل المسؤولية عن كفالة أن يعيش شعبا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن، داخل حدود معترف بها.

33 - **السيد فارغانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تقع القضية الفلسطينية في صميمها، يظل مصدرا للتوتر المستمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا تزال روسيا تدعم التسوية العادلة للقضية الفلسطينية على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، التي تنص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتصلة الأراضي داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

34 - وأضاف أن الفترة الأخيرة شهدت اتجاهات خطيرة ترمي إلى التوسع في اتخاذ تدابير انفرادية وإجراء تنقيحات شديدة في ترتيبات سبق الاتفاق عليها، وتشمل هذه الاتجاهات قرار الولايات المتحدة بشأن القدس واعترافها غير المشروع بسيادة إسرائيل على الجولان السوري

المحتل، اللذين يشكلان انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وأشار إلى أن وفده يود، في هذا السياق، أن يعيد التأكيد على أن الجولان أرض سورية بلا شك. وأعرب عن قلق وفده بوجه خاص إزاء قيام إسرائيل بخلق حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع نتيجة لزيادة تشييد المستوطنات غير القانونية، والإخلاء القسري للفلسطينيين، وتدمير المنازل، ومصادرة الممتلكات، بما فيها الأراضي الزراعية. وأشار إلى أن مستوى العنف المرتفع مستمر ليس في غزة فحسب، بل أيضا في الضفة الغربية بسبب الإجراءات والعمليات العسكرية التي تنفذها إسرائيل بشكل تعسفي وغير متناسب.

35 - ومضى يقول إن من الأهمية بمكان توفير الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي يترتب على عملها ببعديه الإنساني والسياسي أثر هام في تحقيق الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإن محاولات تشويه سمعة الوكالة وحرمانها من تمويلها تدل على قصر النظر. فتمني أن تختفي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين باختفاء هذه الوكالة أمر ساذج وخطير. كما أن المحاولات، التي تقوم بها البلدان الغربية في المقام الأول، للاستعاضة عن العملية السياسية بسلام اقتصادي وتشجيع السلام العربي - الإسرائيلي دون حل القضية الفلسطينية تؤدي إلى نتائج عكسية هي الأخرى.

36 - **السيد كوبا** (إندونيسيا): قال إن السياسات والممارسات الإسرائيلية، إلى جانب جائحة كوفيد-19 والتراجع الاقتصادي، فاقمت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة والشعب السوري في الجولان السوري المحتل وقوضت بشكل خطير قدرته على السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، فدفعت الاقتصاد إلى الاعتماد على السلطة القائمة بالاحتلال وعلى المعونة الخارجية. ويكرر بلده تأكيد التزامه بتوفير الدعم لفلسطين ومساعدتها في بناء القدرات. فقد وفرت إندونيسيا، في الأعوام الستة عشر الماضية، أكثر من 180 دورة تدريبية بشأن الأعمال التجارية، والمالية، والزراعة، والصحة، وتمكين المرأة، وإرساء الديمقراطية، والحوكمة الرشيدة، وتخفيف أثر الجائحة، حضرها أكثر من 2 000 مشارك، وهي على استعداد لزيادة تعزيز التعاون الإنمائي مع فلسطين من خلال جهود ثنائية ومتعددة الأطراف ومشتركة بين بلدان الجنوب. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل توفير الحماية والدعم والمساعدة لسكان الأراضي المحتلة، عبر قنوات من بينها كيانات الأمم المتحدة.

37 - واستدرك قائلا إن البرامج والمساعدات الاقتصادية لن تكون لها أي جدوى بدون التمتع بحرية حقيقية تتيح ممارسة الحق في إدارة الموارد الطبيعية الذي يعد من الحقوق الأساسية، ولذلك يجب على إسرائيل أن تنهي سياساتها وممارساتها غير القانونية التي تهدد الحياة اليومية للفلسطينيين والسوريين في الأراضي المحتلة. ويدعو بلده إلى التعجيل باستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف ذات المصداقية من أجل إحلال سلام دائم لفلسطين على أساس حل الدولتين، بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، تمشيا مع المعايير المتفق عليها دوليا وقرارات الأمم المتحدة.

38 - **السيد عبد العال** (مصر): قال إن التصعيد الأخير في غزة خلّف المزيد من الدمار في البنية التحتية والمنازل والمرافق المدنية. وقد شهدت الضفة الغربية زيادات في عمليات هدم المنازل ومصادرة الأراضي وعنف المستوطنين، التي تقوض كلها حل الدولتين، حتى في الوقت الذي يمنع فيه الاستغلال الإسرائيلي للموارد الطبيعية الفلسطينيين من تحسين أحوالهم المعيشية. أما في الجولان السوري المحتل، فالسلطات الإسرائيلية تواصل توسيع المستوطنات وتغيير الوضع الديمغرافي. وتُعرَض على اللجنة عاما بعد عام تقارير صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة توثق الحالة المتدهورة. وتتعارض الممارسات الإسرائيلية مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، ومع الصكوك الدولية، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

39 - وأضاف أن الأحوال لن تتحسن حتى يستعيد الفلسطينيون حقوقهم، بما فيها حقهم في السيادة على مواردهم الطبيعية. وينبغي على وجه الخصوص أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى جميع مواردهم في المنطقة جيم وألا يعتمدوا بعد الآن على الاقتصاد الإسرائيلي. ويجب على إسرائيل أن تحترم الاتفاقات الموقعة، ولا سيما فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية. وستواصل مصر جهودها للحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة وهي تحث الدول المانحة على مواصلة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني. والسبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وحل الدولتين.

40 - **السيدة مارين سيبيا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن من دواعي القلق العميق أن إسرائيل لا تزال، حتى بعد أكثر من 60 عاما من بدء الصراع، تتبع ضد الشعب الفلسطيني ممارسات قاسية ولاإنسانية، ترقى إلى التشريد القسري، والفصل العنصري، والاستخدام المفرط للقوة، والقتل خارج نطاق القضاء، والاحتجاز التعسفي (الذي يشمل الأطفال)، والتعذيب، وهدم المنازل والمنشآت التجارية، والاستيطان غير القانوني، وتقييد حركة الأشخاص والسلع والخدمات وإمكانية الوصول إلى المواقع الدينية. وتشكل هذه الممارسات جريمة حرب ضد الأبرياء وتتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويشكل الاحتلال العقبة الرئيسية أمام التنمية في فلسطين ويتمثل الهدف منه في السيطرة على الأنشطة الاقتصادية واستنزاف الموارد الطبيعية، حتى أثناء جائحة كوفيد-19، الأمر الذي يُصعِّب على الفلسطينيين تنفيذ خطة عام 2030 بشكل كامل والتمتع بالمجموعة الكاملة من حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتخضع المياه والموارد المعدنية والطاقة جميعها لرقابة إسرائيلية صارمة.

41 - وأضافت أن بلدها يدعو إلى إنهاء العلاقات التجارية مع شركات المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل. وأشارت إلى الجولان السوري، فقالت إن السلطة القائمة بالاحتلال ما فتئت تتوسع في إقامة المستوطنات غير القانونية فيه، وتستغل موارده الطبيعية، وتتبع ممارسات تمييزية فيما يتعلق بالتشييد والحصول على المياه وبيع المنتجات في الأراضي السورية. وترفض جمهورية فنزويلا البوليفارية رفضا قاطعا جميع الممارسات الإسرائيلية وتكرر تأكيد سيادة الشعبين الفلسطيني والسوري في الأراضي المحتلة على مواردهما الطبيعية.

42 - **السيد عبد العزيز** (ماليزيا): قال إن السكان الفلسطينيين والسوريين في المناطق المحتلة ما زالوا يعانون من الآثار الضارة للقمع الممنهج الناتج عن تطبيق سياسات تمييزية، والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية، وفرض ظروف معيشية قاسية، وارتكاب أعمال لاإنسانية، ومصادرة الأراضي والممتلكات، وهو ما يعادل جريمة الفصل العنصري ويتعارض بوضوح مع السعي إلى تحقيق السلام والتعايش السلمي. وما زالت القيود المفروضة على إمكانية الوصول وحرية التنقل، وكذلك إجراءات الإغلاق التي تفرضها قوات الاحتلال، مستمرة في تعطيل الحياة اليومية، وتترتب عليها آثار عميقة على حقوق منها الحق في العمل، وفي مستوى معيشي لائق، وفي التعليم، وفي الصحة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتجاهل الممارسات غير المشروعة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال والمستوطنون غير الشرعيين والتي تنتهك حقوق الفلسطينيين الأساسية. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يدعو إسرائيل إلى إنهاء احتلالها فورا، ووقف ممارسات الفصل العنصري، والامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويدعو وفده إلى استئناف المفاوضات المجدية على أساس حل الدولتين. ويجب تكثيف الجهود لتعبئة المساعدة للفلسطينيين والسوريين في الأراضي المحتلة من أجل إحراز تقدم نحو التعافي المستدام. ولذلك، فوفده يدعو الدول الأعضاء إلى دعم العمل الحاسم الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتمويله بتقديم تبرعات سخية. وعلى سبيل المثال، فقد تعهدت ماليزيا بتقديم 5 ملايين دولار على مدى خمس سنوات لضمان توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للوكالة، التي هي شريك مؤثر في تحقيق خطة عام 2030.

43 - وأشار إلى الجولان السوري المحتل، فقال إن إسرائيل لا تزال تنفذ فيه خطة متعددة السنوات لتطوير الزراعة وتوسيع نطاقها بصورة غير قانونية من خلال الاستيلاء غير المشروع على الأراضي. كما أن استمرار فرض الممارسات التمييزية فيما يتعلق بالمياه يقوض الأنشطة الزراعية التي يقوم بها المواطنون السوريون في المناطق المحتلة، مما يزيد من تفاقم أوضاعهم الاقتصادية. ويكرر وفده موقفه الثابت المتمثل في أنه يجب إعادة مرتفعات الجولان إلى الجمهورية العربية السورية. وسيواصل بلده القيام بدور نشط في مختلف المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف من أجل سلك جميع القنوات ذات الصلة ابتغاء الوصول إلى تسوية عادلة ومستدامة وشاملة وسلمية للفلسطينيين والسوريين في الأراضي المحتلة. ولن يؤدي الصمت المطبق إزاء الانتهاكات الممنهجة للحقوق، بما يشمل ما يتعلق منها بالموارد الطبيعية، إلا إلى تشجيع إفلات إسرائيل من العقاب والكيل بمكيالين في المجتمع الدولي.

44 - **السيد الزدجالي** (عمان): قال إن بلده يؤيد تطلعات الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولة مستقلة وفقا للقانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ويشاطر البلد المجتمع الدولي قلقه إزاء استغلال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وكذلك إزاء قيامها بتدمير ومصادرة الأراضي الزراعية والبساتين ومصادر المياه. ولا يمكن تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط إلا من خلال إقامة دولة

فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن الانسحاب الكامل وغير المشروط من الجولان السوري المحتل. وحتى ذلك الحين، يجب على إسرائيل أن تمتثل لأحكام القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة في الأراضي التي تحتلها.

45 - **السيد لعتروس** (الجزائر): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يظهر بما لا يدع مجالا للشك أن السياسات العدوانية التي تنتهجها إسرائيل في تحد للأمم المتحدة تؤدي إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الشعب الفلسطيني وسط جائحة كوفيد-19 والتوترات الجيوسياسية وأزمات الغذاء والطاقة العالمية. فالاحتلال يحتكر الموارد ويصادر الأراضي في انتهاك صارخ لمبدأ سيادة الشعوب على مواردها. وهذا الإفقار المتعمد للشعب الفلسطيني مستمر منذ سنوات، مع عرقلة الصادرات والواردات الفلسطينية بضرائب تثقل الكاهل. وتدعو الجزائر المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات لإنهاء الاحتلال والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس.

46 - **السيد حامد** (ليبيا): قال إنه مع استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، يفقد الفلسطينيون الواقعون في براثن الاحتلال الإسرائيلي الثقة في قدرة الأمم المتحدة على مساعدتهم على استعادة حقوقهم وتحقيق سلام عادل ودائم. ويبين تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا استمرار ر الكيان الإسرائيلي في التوسع الاستيطاني وهدم المنازل وتشييد الجدار الفاصل. وتؤدي القيود الإسرائيلية إلى تفاقم البطالة وانهيار البنية التحتية ونقص الطاقة وشُحّ الغذاء والماء في الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني بالفعل من آثار جائحة كوفيد-19 والأزمات العالمية الأخرى والتوترات الجيوسياسية. وعلى الرغم من القرارات والمواثيق الدولية العديدة التي تؤكد حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة في وطنهم، فإن الكيان الإسرائيلي لا يصر على احتلاله الوحشي فحسب، بل إنه يستولي على المزيد من الأراضي الفلسطينية لتوطين اليهود الصهاينة القادمين من جميع أنحاء العالم. ولا يزال الحصار الوحشي المفروض على قطاع غزة مستمرا، وهناك تجاهل تام للاحتياجات الأساسية لمليوني شخص من سكان القطاع. ويتعارض الوضع الحالي تماما مع الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب الذي تُعهِّد به في خطة عام 2030.

رفعت الجلسة الساعة 12:00.